



الأمن الغذائي في مصر

أبريل ٢٠٢١

تحرير

أبو طالب فتوح

وحدة البحوث والدراسات بملتقى الحوار

برج ١٠١ ، امتداد الأمل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



المقدمة .

الأمن الغذائي (المفهوم ، الأبعاد ، المؤشرات).

أهم التحديات الراهنة للأمن الغذائي العالمي .

الفجوة الغذائية في مصر حتى عام ٢٠١٤ .

جهود الدولة المصرية في تحقيق الأمن الغذائي

أهم المشروعات التنموية الزراعية .

الصادرات المصرية خلال كورونا .

الخاتمة .

المراجع .

المقدمة .

تشغل قضية الأمن الغذائي ركناً أساسياً في الإقتصاد المصري، وذلك نظراً لارتباطها الوثيق بعملية التنمية الاقتصادية من ناحية والاستقرار السياسية والاجتماعي من ناحية أخرى، فهي قضية ذات جوانب متعددة، ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بعدد من القطاعات والمؤسسات المختلفة في الدولة، إلا أنها ترتبط بصفة رئيسية بالقطاع الزراعي، خاصة في ضوء محدودية الموارد الطبيعية واستمرار الزيادة السكانية، ومن ثم زيادة الطلب علي الغذاء.

يعد الأمن الغذائي من أهم قضايا الأمن القومي، ولذلك تسعى الدول علي تحقيق أمنها الغذائي قدر المستطاع من خلال انتاجها المحلي، نظراً لما قد يعترى المصادر الخارجية من مخاطر التقلبات خاصة الاقتصادية. وعادة ما توجه الدول سياساتها الزراعية والغذائية لتوفير السلع الاستراتيجية من المصادر المحلية، كما يسمح وجود الدولة ضمن التكتلات الاقتصادية علي المستوى الإقليمي لتوفير احتياجاتها من الغذاء بشكل آمن.

تعاني مصر في تحقيق أمنها الغذائي من مشكلات الاعتماد علي الخارج لتوفير العديد من السلع الغذائية الرئيسية، مما يتسبب في تفاقم مشكلات دعم الغذاء، والتي ترتبط بالعجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي استنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وعليه فلا يمكن النظر الي قضية الغذاء في مصر بمعزل عن قضية الغذاء علي الصعيد الإقليمية والعالمي.

الأمن الغذائي (المفهوم ، الأبعاد ، المؤشرات).

ظهر مفهوم الأمن الغذائي في أعقاب أزمة الغذاء العالمية في النصف الأول من السبعينيات ، وهو يعني "قدرة الفئات السكانية المختلفة في أي بلد في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن على الحصول على غذاء كافٍ لصحة وعافية. حياة منتجة بتكلفة في حدود القوة الشرائية لهؤلاء الناس ". وبالتالي ، فهي تختلف عن مفهوم سياسة المخزون ، والتي تشير إلى "ضرورة توفير مخزون استراتيجي كاف من المواد الغذائية لحوالي أربعة أشهر تفرضها اعتبارات سياسية واقتصادية وعسكرية". لذلك ، يشير الأمن الغذائي إلى المدى الطويل بينما تشير سياسة المخزون إلى المدى القصير فيما يتعلق بتوفير الغذاء

تتبنى عدد من المنظمات الإقليمية والدولة مفهوماً خاصاً بكل منها للأمن الغذائي، وذلك لأهمية المتزايدة التي تبديها المجتمعات نحو تلك القضية، لأن لهذه القضية اثار علي الامن القومي العام وايضاً علي اوضاع بعض الفئات الاجتماعية خاصة محدودي الدخل، ومن المنظمات والمؤسسات التي لها تعريفاتها الخاصة للأمن الغذائي كل من: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، علي النحو التالي:

- أ- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: عرف الامن الغذائي بأنه إمكانية حصول كل الافراد في جميع الأوقات علي الغذاء الكافي اللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الامن الغذائي لدولة ما عندما تصبح هذه الدولة بمنظمتها التسويقية والتجارية قادرة علي امداد كافة المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات حتي في أوقات الازمات وفي أوقات تردي الإنتاج المحلي.
- ب- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): تري ان الامن الغذائي يتحقق عندما يتوافر لكافة الافراد في جميع الأوقات القدرة المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول علي كمية كافية وامنة من الغذاء لمقابلة احتياجات الانسان من الطاقة ومرتبطة بتفضيلاته الغذائية لضمان حياة صحية، ويتفق هذا التعريف مع تعريف "البنك الدولي" في كل من الأساس المادي والشمول

الزمي وعدم اشتراطه لمصدر الغذاء، سواء من الإنتاج المحلي او من الواردات او كليهما معاً، ولكنه يختلف في اشتراطه ان يكون الغذاء عاملاً اساسياً في حياة صحية ونشيطة.

ويشير التعريف إلى الأبعاد التالية للأمن الغذائي :

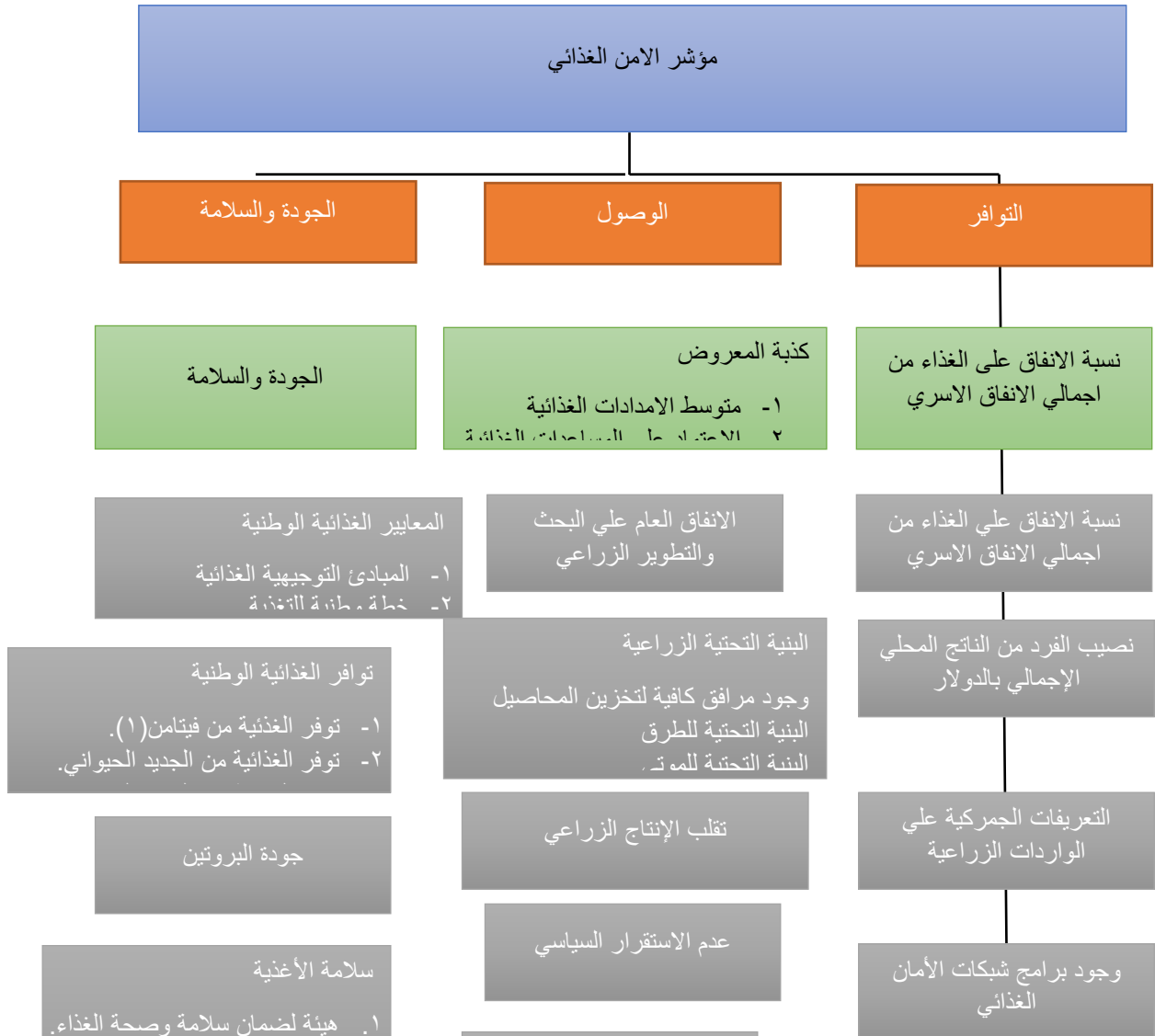
١- توفر الغذاء

الاتاحة يعني توفر كميات كافية من الأغذية ذات النوعية الملائمة ، عن طريق الإنتاج المحلي أو الواردات (بها في ذلك المعونة الغذائية) . ويتحقق توافر الغذاء عندما تكون هناك كميات كافية من الأغذية متاحة دائماً لجميع الأفراد داخل الدولة ويمكن الحصول على هذا الغذاء من خلال الإنتاج المنزلي ، مصادر محلية أخرى.

٢- الوصول والتفان للغذاء :

- الوصول (النفاذ) للغذاء ويعني وصول الفرد (المستهلك) إلى المواد الغذائية وتملكها والاستفادة منها ، أي حصول الأفراد على الأطعمة المناسبة والكافية لاتباع نظام غذائي منذ ، ويتم ضمان وصول الغذاء عندما يكون لدى الأسر والأفراد موارد كافية للحصول على الأغذية المناسبة لنظام غذائي سليم ، وهو ما يعتمد على الدخل المتاح للأسرة ، وعلى توزيعه داخل الأسرة ، وعلى أسعار المواد الغذائية.

مؤشرات الأمن الغذائي



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء، دراسة اقتصاديات الأمن الغذائي في مصر (٢٠٠٥-٢٠١٦)، القاهرة ٢٠١٧، ص ١٣٣
أهم التحديات الراهنة للأمن الغذائي العالمي .

انتشار قصور وسوء التغذية:

يعد قصور التغذية من اهم التحديات التي تواجه الامن الغذائي علي مستوي العالم، فقد بلغ عدد الذين يعانون من قصور التغذية في العام عام ٢٠١٧ نحو ٨٢١ مليون شخص مقارنة بحوالي ٨٠٤ مليون شخص عام ٢٠١٦، وهذه الزيادة تثير قلقاً بالغاً وتشكل تحدياً امام الالتزامات الدولية بانهاء الجوع بحلول ٢٠٣٠.

ويتراوح سوء التغذية من قصور التغذية الحاد الي الوزن الزائد والبدانة، وبالتالي يؤثر علي الانسان طوال دورة الحياة، من الحمل وحتى الشيخوخة، وقد يكون سوء التغذية نتيجة لقصور في المغذيات الكبرى او المغذيات الدقيقة، او نتيجة لازمة فورية في إمكانية الحصول علي الأغذية، كما ان الإفراط في تناول الطعام والسعرات الحرارية يؤدي لزيادة الوزن وتراكم الدهون.

وتشير مؤشرات انتشار سوء التغذية خلال عام ٢٠١٧ الي العبء المتعدد الناجم عنه، فنجد ان حوالي ١٥١ مليون طفل دون سن الخامسة علي مستوي العالم يعانون من توقف النمو، كما يوجد نحو ٥١ مليون طفل حول العالم يعانون من الهزال، وتصل نسبة مجموع المصابين بالهزال ٧,٥٪ (معتدل وشديد) وحوالي ٥٪ مصابون بهزال معتدل، وحوالي ٢,٤٪ مصابون بهزال شديد. وهناك ٣٨,٣ مليون طفل دون سن الخامسة في العالم يعانون من الوزن الزائد.

انعدام الامن الغذائي:

يعد انعدام الامن الغذائي من اهم التحديات التي تواجه العالم رغم الجهود الدولية لمعالجة هذه القضية، فمازال هناك نحو ٧٦٨,٤ مليون شخص عانوا من انعدام الامن الغذائي الحاد خلال عام ٢٠١٧، وهي زيادة كبيرة مقارنة بنحو ٦٦٦ مليون شخص عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ١٠٣,٤ مليون شخص خلال عام.

وتعتبر منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى من اكثر مناطق العالم التي تعاني من انعدام الامن الغذائي.

التغيرات المناخية:

ما زالت التغيرات المناخية من أهم التحديات التي تواجه الأمن الغذائي، حيث تؤثر تقنيات المناخ والاحوال المناخية المتغيرة على الزراعة وإنتاج الأغذية، ونتيجة لذلك، فمن المرجح ان تتأثر جميع ابعاد الامن الغذائي والتغذية، بما في ذلك توافر الأغذية والحصول عليها واستخدامها واستقرارها/ومما يؤيد ذلك وجود علاقة بين تقنيات المناخ والاحوال المناخية القصوى ومؤشرات الامن الغذائي والتغذية.

ولتوضيح العلاقة بين تقنيات المناخ والاحوال المناخية القصوى ومؤشرات الامن الغذائي والتغذية. ولتوضيح العلاقة بين التغيرات المناخية والامن الغذائي نذكر بعض الحالات، ساهمت موجات الجفاف الشديد في بنغلاديش بارتفاع معدل التقزم في غضون من خمسة الي تسعة اشهر من بداية الجفاف، وفي المناطق الريفية في زمبابوي يواجه الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة وستين انخفاضاً شديداً في سرعة النمو مقارنة مع اقرانهم من نفس العمر الذين يعيشون في المناطق التي تتساقط فيها الامطار بمعدلات متوسطة.

كما ان موجات الجفاف الشديد، تؤثر على توافر الأغذية بالدول وخاصة الدول ضعيفة الإنتاج الزراعي، مما يؤثر على تدابير كافية للأغذية بهذه الدول، وتحاول البلدان تعويض خسائر الإنتاج المحلي من خلال الواردات على الرغم من ان الامدادات تكون محدودة في كثير من الأحيان، وبصفة عامة فان النقص الناشئ في الإنتاج الزراعي يضر بالأمن الغذائي والتغذية على الاجلين القصير والطويل.

النزاعات المسلحة:

يذكر ان نسبة انتشار الجوع في الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة ارتفعت مقارنة بانتشاره في الدول الأخرى بنسب تتراوح ما بين ١,٤٪ - ٤,٤٪، كما تزيد نسبة انتشار الجوع في الدول التي تعاني من هشاشة مؤسساتية او بيئية بنسبة تتراوح ما بين ١١٪ - ١٨٪، كما ان الأشخاص الذين يعيشون في دول تعاني من نزاعات مسلحة لفترة طويلة اكثر عرضة للإصابة بنقص التغذية بمرتين ونصف مقارنة مع الأشخاص الذين يعيشون في دول اخرى.

ندرة الموارد المائية:

تعاني الكثير من المناطق من ندرة المياه خاصة المنطقة العربية، وتتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن، ويذكر ان ندرة المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا يمكن ان تكون اما عاملاً مزعزعاً للاستقرار او دافعاً يقرب المجتمعات بعضها ببعض، حيث يعتمد الامر على السياسات المتخذة للتعامل مع هذا التحدي المتنامي. كما ان ندرة المياه تؤثر على سبل العيش التقليدية مثل الزراعة، والنتيجة يمكن ان تكون انعدام الامن الغذائي والاضطرار الناس للهجرة، الي جانب تزايد الإحباط وهو ما قد يصبح محركاً اخر لعدم الاستقرار الواسع في المنطقة.

الفجوة الغذائية في مصر حتى عام ٢٠١٤.

كانت مصر تستورد جميع السلع الغذائية الأساسية وعلى رأسها الحبوب وزيت الطعام والسكر بالإضافة إلى البقوليات الجافة واللحوم الحمراء والحليب والأسماك.

معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب وزيت الطعام والبقوليات الجافة انخفضت إلى مستويات تنطوي على مخاطر كبيرة. إجمالاً، بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي ٤٠٪، ومعدل الاعتماد على الغذاء ٦٠٪.



تعددت الأسباب التي جعلت الفجوة الغذائية مرتفعة جدا حتى عام ٢٠١٤

عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يمكن أن يرفع مستوى الإنتاج وخاصة الإنتاج الزراعي.

تجريف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتناقص الأراضي الزراعية خلال فترة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، نتيجة غياب الأمن وعدم قدرتها على منع التجاوزات والسيطرة على الوضع الأمني.

انخفاض أسعار النفط عالمياً ، مما أدى إلى انخفاض عائدات الصادرات البترولية ومشتقاتها ، وبالتالي انخفاض المعروض من الدولارات ، مما أدى إلى انخفاض قدرة الدولة على استيراد المواد الغذائية الأساسية وزيادة في أسعار المواد الغذائية وخاصة المستوردة مما أدى إلى انخفاض قدرة الأفراد على توفير احتياجاتهم الغذائية.

تطلبت معدلات الأمن الغذائي المنخفضة في مصر إعادة هيكلة القطاع الزراعي لإنتاج المزيد من الغذاء والاستفادة بشكل أفضل من التربة والمياه، وكان من غير المقبول أن ينخفض معدل الاكتفاء الذاتي من القمح إلى ٣٠٪ (نستورد ١٢ مليون طن) بسبب زيادة أرباح المزارعين من زراعة البرسيم على القمح.

أنخفضت انتاجية الفول إلى ٣٠٪ ، وفي العدس لا تزرع حتى بعد ارتفاع أسعاره ، والأراضي الزراعية ليست فارغة في الصيف ، ومع ذلك نستورد ١٠٠٪ من احتياجاتنا من زيوت الطعام و ٧٠٪ من الذرة (نستورد ٨,٦ مليون طن) وكلاهما محاصيل صيفية ، أقتصر مساحات المحاصيل على زراعة الأرز في حدود ١,٥ مليون فدان ، والقطن في مساحة ربع مليون فدان وهي نسبة عالية في استهلاك المياه .

كان هناك ثلاثة أسباب رئيسية وراء هذا الوضع الغذائي غير الأمن ، وهي محدودية الموارد لإنتاج الغذاء ، وتحديد المياه والأراضي ، والسياسات الاقتصادية والزراعية الفاشلة ، والزيادة السكانية ، وهذه الأسباب نفسها مع مرور الوقت ستؤدي إلى مزيد من التدهور في معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء والسياسات الملائمة.

أصبحت سياسات ترشيد استخدام المياه ضرورية تحسبا لظاهرة الاحتباس الحراري وتأثير مياه البحر المالحة على الدلتا ، بما في ذلك الدلتا المصرية ، ولإنتاج المزيد من الغذاء من مياه أقل وتتطلب إجراءات عاجلة ، سواء في أنظمة النقل المائي من خلال فتح قنوات الطين والرمل أو بتنظيم الري في الحقول.

جهود الدولة المصرية في تحقيق الأمن الغذائي

تعتبر قضية الغذاء في مصر من أهم أهداف استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ والتي يجب التركيز عليها نظرا للأسباب والتحديات العديدة التي تواجه هذا القطاع وأهمها الزيادة في السكان وبالتالي زيادة الطلب على الغذاء ، في ظل محدودية الموارد الزراعية المتوفرة والأراضي والمياه.

لوحظ مؤخرا انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي ، خاصة بالنسبة لمجموعة السلع الغذائية الأساسية كالحبوب والقمح والذرة والبقوليات والزيوت النباتية والسكر مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الواردات لتلبية معظمها من الاحتياجات الغذائية.

أن مصر تسعى لتحقيق الأمن الغذائي من خلال عدة محاور رئيسية من خلال تبني الدولة لما يلي:

- ١- زيادة الاعتماد على الذات في توفير السلع الغذائية الاستراتيجية بحيث تقترب من الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية المستوردة ، وخاصة الفواكه والخضروات والأرز والدواجن والأسماك ، والآن مع تضيق فجوة الاستهلاك في القمح والسكر والذرة .
 - ٢- تطوير أنماط الاستهلاك لتحسين المستويات التغذوية وزيادة استهلاك الفرد من السلع الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية.
 - ٣- الحد من معدلات الفاقد الغذائي وربط المزارع بالأسواق
 - ٤- إنشاء هيئة مستقلة للسلامة الغذائية برئاسة مجلس الوزراء لوضع نظام وطني لبحث الملوثات الغذائية في الغذاء وخاصة في مرحلة الإنتاج وبعد الوصول إلى السوق.
 - ٥- تطوير شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير المواد الغذائية ذات الجودة المعقولة للأسر الفقيرة ، وخاصة النساء والأطفال ، لاستهلاك ما يكفي من الغذاء الصحي والمغذي.
 - ٦- تطوير قطاع الإنتاج الحيواني من خلال الاهتمام بصحة الحيوان ، وتوفير اللقاحات ، واعتماد أساليب جديدة في إنتاج السلالات عالية الغلة ، وتسجيل الحيوانات ، ومكافحة الأمراض البوائية.
- أهم المشروعات التنموية الزراعية .
- النهوض بالقطاع الزراعي في مصر مشروع ١٠٠ الف صوبة زراعية.
- ان النهضة الحقيقية والتنمية الشاملة للبلاد لن تحقق الا بالنهوض بالقطاع الزراعي في مصر وفي هذا الصدد اطلقت الحكومة المصرية العديد من المشروعات القومية الزراعية، ومنها مشروع ١٠٠ الف صوبة، والذي جاء تدشينه في اطار مشروع المليون ونصف المليون فدان، وكانت نقطة انطلاق المشروع القومي في أوائل يونيو عام ٢٠١٦.
- يستهدف المشروع انشاء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة، فضلاً عن سيادة مفهوم الجودة الفائقة للمنتجات الطازجة منخياً، خالية من الملوثات، وتوفير زهور القطف بالأسواق المحلية بكميات تسمح بزيادة تداولها، ويحقق مشروع الصوب الزراعية تعظيم المددود الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج من المحاصيل الزراعية، والاختصار في وحدة المساحة المستغلة للزراعة، وتوفير كميات المياه المستخدمة في الزراعة حيث تستهلك الزراعات المحمية من ٦٠٪ الي ٧٠٪ من كميات المياه التي تستهلكها الزراعات التقليدية المكشوفة.
- بدأ المشروع على مساحة ١٠٠ الف فدان، بناء على توزيع المشروع القومي لاستصلاح الأراضي، حيث سيتم التنفيذ على النحو التالي:
- (١) انشاء ٢٠ الف صوبة بمنطقة غرب المنيا، لزراعة اطنان، والفلفل، والخيار، ولكتالوب، والبادنجان، والبصل الأخضر، والكوسا، والكرنب الأحمر.
 - (٢) انشاء ١٠ الاف صوبة زراعية بمنطقة غرب المنيا، ١٠ الاف صوبة في منطقة المغرة لزراعة محاصيل اطنان والخيار والبادنجان، والكتالوب، والفلفل ، والبطيخ، والكوسة، وزهور القطف.

- (٣) سيتم انشاء ٢٠ الف صوبة بمنطقة سيناء، لزراعة الطماطم والباذنجان والكتنلوب والفلفل والخس وزهور القطف .
- (٤) منطقتا المرشدة ١ والمرشدة ٢ تتضمن انشاء ٣٠ الف صوبة فهما لزراعة الطماطم والفلفل والفاصوليا والكتنلوب والخيار.
- (٥) انشاء ١- الاف صوبة بمنطقة حلايب وشلاتين لزراعة الطماطم والخيار والباذنجان والكتنلوب والفلفل والكوسة وزهور القطف.
- (٦) وستتكلف المرحلة الاولى من المشروع القومي ١٠٠ الف صوبة نحو ٤٠ مليار جنيه، وذلك لانشاء ٤٠ الف صوبة زراعية ضخمة علي اراضي مشروع المليون ونصف المليون فدان، حيث تتكلف الصوبة الواحدة ما يقرب من مليون جنيه، اذ يتم تجهيزها علي اعلي مستوي من خلال توفير خطوط الري والاضاءة والتهوية والمراوح.
- (٧) وقامت الهيئة العربية للتصنيع بتصنيع/ ٥١٤ صوبة زراعية و ٦٨ بيتا زراعياً بقرية الامل شرق الاسماعلية و ٤٠ بيتاً زراعياً اخري لضباط صف التل الكبير.
- (٨) هناك دراسة لانشاء ١٠ الاف صوبة زراعية بواحة الفرافرة.

مشروع مليون ونصف فدان

يندرج مشروع المليون ونصف المليون فدان تحت عنوان أولى الخطوات الحاسمة نحو مستقبل "التنمية المستدامة" التي سيتم من خلالها إنشاء نموذج للريف المصري الحديث.

نشأ المشروع في إطار التعامل مع المشكلات التي تؤثر على المساحة الزراعية بالعمل على زيادتها بنسبة ٢٠٪ حيث تم توزيع الأراضي المخصصة للمشروع في جميع أنحاء الجمهورية. وذلك لتقليل الفجوة الغذائية وزيادة مساحة الأرض المأهولة من خلال بناء مجتمعات سكنية مجهزة بأحدث التقنيات حول المناطق الزراعية. يشكل مشروع المليون ونصف المليون فدان إضافة لمساحة تنمية الكتلة المعنية بتغليف وتصنيع المواد الغذائية والمشروبات بالإضافة إلى التنمية الزراعية التي تعتبر العمود الفقري للمشروع كما يتميز المشروع بأنه يهدف إلى إنشاء مجتمعات سكنية لجذب المستثمرين الأجانب والعمال المحليين.

كما يتم توفير الخدمات التعليمية والطبية في محيط هذه المناطق.

مشروع استصلاح مليون ونصف فدان من المشاريع الرائدة في مجال التنمية الزراعية لتأمين الغذاء وإنشاء المجتمعات العمرانية وخلق فرص عمل لقطاع الشباب من خلال العمل على طرح الأراضي لهم وتقديم التسهيلات للمستثمرين.

مشروع الاستزراع السمكي

يعد مشروع الاستزراع السمكي بشرق بورسعيد ، التابع لشركة قناة السويس للاستزراع المائي والاستزراع المائي هيئة قناة السويس ، أحد مشروعات تنمية منطقتي قناة السويس وسيناء وخلق فرص عمل للشباب.

مشروع الاستزراع السمكي؛ هو وعد الخير ، خطوة نحو الاكتفاء الذاتي من الأسماك ، حيث تمثل الثروة السمكية في جمهورية مصر العربية قطاعاً مهماً في الاقتصاد القومي ، ورغم ذلك فإن معدل إنتاج الأسماك في مصر يعاني من نقص حاد. ولا يعكس ما تمتلكه

مصر من بحار وبحيرات ونهر النيل ومزارع الأسماك. كما أن استهلاك الفرد السنوي من الأسماك في مصر منخفض أيضاً مقارنة بحصة الفرد التي حددتها منظمة الصحة العالمية ، ويعود سبب انخفاض نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في مصر إلى نقص إنتاج الأسماك.

خلال العقدين الماضيين ، شهدت مصر طفرة كبيرة في استزراع أسماك المياه العذبة مثل البلطي ، بينما لم يتبع الاستزراع البحري نفس اتجاه الاستزراع المائي في المياه العذبة. ومع ذلك ، فإن الحاجة إلى تربية الأحياء المائية البحرية تبدو شديدة وتحتاج بشدة لعدد من الأسباب ، بما في ذلك انخفاض المياه العذبة. في مصر ، وقصرها على أنشطة الري فقط دون استخدامها في المزارع السمكية ، وتحديد نصيب مصر من مياه النيل وأبعادها الاستراتيجية المتعلقة بالأمن المائي المصري.

يعتبر مشروع الاستزراع السمكي هو الأكبر في تاريخ مصر ، ويهدف إلى سد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، وتحقيق المعادلة ، وعدم اللجوء إلى الاستيراد.

• مشاريع الاستزراع السمكي بمنطقة شرق بورسعيد تشمل ٥٩٠٦ حوض موزعة على النحو التالي: مزرعة أ ٣٥٢١ أحواض استزراع سمكي على مساحة ٩٥٠٠ فدان ، مزرعة ب ١٨١٠ أحواض على مساحة ٤٨٩٨ فدان ، مزرعة ج. ٥٧٥ بركة على مساحة ١٥٩٢ فدان.

• الموقف التنفيذي للمرحلة الأولى يشمل مساحة ١٤ ألف ٣٩٨ متر مربع بإجمالي ٥٣٣١ بركة ، وتنفيذ مشروع المزارع السمكية بمنطقة دبا غرب بورسعيد على مساحة ٢٠٣ فدان من خلال مرحلتين المرحلة الأولى تشمل ١٠٧ فدان بإجمالي ٦٠ بركة وقد تم تنفيذها بنسبة ١٠٠٪. يجري حالياً تنفيذ المرحلة الثانية على مساحة ٩٦ فدان بإجمالي ١٢ حوض

• يشتمل المشروع على ٤٠٠٠ حوض للأسماك البحرية ومفرخ لإنتاج ١٦٠ مليون يرقة و ٥٠٠ مليون يرقة روبان سنوياً. كما يشتمل المشروع على مشتل لإعداد ١٦٠ مليون إصبعية من الأسماك و ٣٠٠ مليون يرقة جمبري سنوياً ، ومصنع أعلاف لإنتاج ١٥٠ ألف طن من الأعلاف سنوياً ، ومصنع لفرز الأسماك وتصنيعها وتعبئتها.

تطوير مشروع توشيكي

زراعة توشيكي 143 ألف فدان ضمن مشروع المليون ونصف فدان

منطقة غرب المراشدة 25.5 ألف فدان زائد 18 ألف فدان أخرى بنفس المنطقة .

أن المرحلة القادمة ستشهد تكثيف عمل جميع الوزارات للإسراع في استكمال الخطة العامة والتنفيذية لمشروع توشيكي بما يمكن أن يكون قبلة للاستثمار المصري والعربي ويصبح نواة للتعاون العربي المشترك في واحد. من أهم المشاريع الوطنية ، مبيناً أن المنطقة تتمتع بميزة نسبية نادراً ما توجد في مشاريع مماثلة لأنها على وشك أن تشكل نمطاً متميزاً من المناخ الخالي من التلوث وموارد المياه والأراضي ، مما يشكل أحد ضوابط جميع الأنشطة المستقبلية للمشروع.

وكلف الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكومة ، ممثلة بوزارة الزراعة والري والإسكان والنقل والكهرباء ، بالإسراع بإكمال مشروع توشيكي. وأضاف أنه يجب استكمال جميع البنى التحتية الوطنية اللازمة للمشروع حتى يكون الأكثر جاذبية للاستثمار المتكامل وتنوع الأنشطة المختلفة في المشروع للاستفادة من مقومات المنطقة في الزراعة لتوفير فرص عمل لهم. الشباب والفئات الاجتماعية ، بينما تتطلع الحكومة إلى إنشاء مجلس أعلى لإدارة مشروع مهمته تسهيل إجراءات الاستثمار الزراعي وتخصيص منطقة للتصنيع الزراعي..

سيتم الانتهاء من تنفيذ القناة الجديدة الواقعة على الدليل "١" و "٢" في مشروع توشكى في أغسطس المقبل ، موضحاً أن القناة الجديدة التي يبلغ طولها ١١ كيلومتراً وتكلفتها ١٢٠ مليون جنيه ستسهم في توفير المياه. اللازمة لزراعة ٦٠ ألف فدان داخل أراضي المشروع. والتي تهدف إلى استصلاح وزراعة ٥٣٠ ألف فدان

مشروع الدلتا الجديدة

في ضوء الجهود التي تبذلها الحكومة في تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ جاءت مبادرة رئيس الجمهورية لإطلاق مشروع وطني جديد للتنمية الزراعية المتكاملة يسمى "مشروع الدلتا الجديدة" ، لاستصلاح وزراعة. أكثر من مليون فدان.



يهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الأمن الغذائي وتلبية متطلبات الزيادة المستمرة في عدد السكان من السلع الغذائية ، وتقليل الاعتماد على استيراد السلع الغذائية الاستراتيجية ، لا سيما في ظل ما أظهره جائحة كورونا من أهمية قصوى بالنسبة إلى القطاع الزراعي مما يدفع الدول إلى إعادة رسم خططها في مجال الزراعة.

يتميز هذا المشروع القومي العملاق بموقعه العبقري لقربه من الدلتا القديمة وقربه من شبكة الطرق والموانئ ويربط بين عدد من المحافظات ومن ثم سيساهم في إعادة توزيع السكان واستقطاب عدد كبير من المواطنين لتقليصه. الاكتظاظ السكاني في الوادي والدلتا ، وتوفير الكثير من فرص العمل في جميع جوانب الأنشطة. سواء كانت أنشطة زراعية أو حيوانية أو صناعية زراعية ، وكذلك ارتباطها بإقامة مجتمعات سكنية متكاملة.

- إجراء جرد ٦٨٨ ألف فدان غرب مشروع مستقبل مصر الذي تبلغ مساحته ٥٠٠ ألف فدان ويقع شمال وجنوب محور الضبعة والذي بدأ تنفيذه بالفعل باستغلال منطقة الضبعة. المياه الجوفية المتوفرة بالمنطقة ، حيث تمت زراعة ٢٠٠ ألف فدان ، ومن المتوقع حالياً أن تصل إلى ٣٥٠ ألف فدان ابتداءً من عام ٢٠٢٢.

بالإضافة إلى المشروعات الأخرى الجاري تنفيذها في مناطق أخرى بشمال ووسط سيناء وتوشكي والوادي الجديد والريف المصري ، والتي قد ترفع إجمالي المساحات التي تمت إضافتها إلى الأرض الزراعية خلال عامين إلى أكثر من مليوني فدان.

الصادرات المصرية خلال جائحة كورونا .

زادت صادرات مصر من الخضار والفاكهة ، رغم تفشي وباء كورونا عالميا ، لكن طلب الدول الأوروبية على المنتجات المصرية بدأ في الازدياد ، حيث أكد قسم الخضار والفواكه أن الإنتاج المصري بدأ يغزو الأسواق الأوروبية ، وخاصة الحمضيات والثوم والفاكهة والبصل..

وعلى الرغم من زيادة معدل التصدير ، إلا أن السوق المصري ما زال يحافظ على زيادة نسبة العرض لجميع الأصناف ، حيث شهدت معظم البنود انخفاضاً في الأسعار بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪.

رفع الحظر على المنتجات المصرية

كشف تقرير الحجر الزراعي بوزارة الزراعة ، عن رفع الحظر عن بعض الصادرات الزراعية ، وخفض معدلات الفحوصات الإضافية التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي على بعض الصادرات الزراعية المصرية ، بما في ذلك رفع الحظر عن جميع الصادرات المصرية. إلى دول الخليج العربي ، وكذلك استئناف تصدير البصل. المصري الى السعودية.

وأضاف التقرير أنه تم حذف محصول الفراولة والعنب من قائمة المحاصيل التي فُرضت عليها فحوصات إضافية في موانئ الاتحاد الأوروبي ، حيث خضعت لمعدل فحص إضافي يصل إلى ١٠٪ لمدة تزيد عن ٧ سنوات ، ورفع محصول العنب من قائمة المحاصيل التي فرضت عليها فحوصات إضافية في الموانئ. الاتحاد الأوروبي حيث خضع لنسبة فحص إضافية بنسبة ٢٠٪.

أن مصر استطاعت أن تحتل المرتبة الأولى في العالم في تصدير البرتقال متجاوزة أسبانيا التي كانت رائدة عالمياً في تصدير البرتقال ، وظلت على هذا العرش لفترات طويلة ، وهو إنجاز غير مسبوق ، حيث بلغ الحجم الإجمالي لـ بلغات صادرات مصر من البرتقال بنهاية ٢٠٢٠ نحو ١,٦ مليون طن.

سجلت كميات المحاصيل الزراعية المصرية المصدرة إلى دول الاتحاد الأوروبي نحو ١,٠٠٩ مليون طن خلال الفترة من "سبتمبر إلى مايو" من موسم ٢٠١٨-٢٠١٩ بقيمة ٥٧١ مليون دولار ، وإلى دول أوروبية خارج الاتحاد الأوروبي نحو ١,٠٠٩ مليون دولار. ٥٧١ مليوناً من خلال تصدير نحو ٩٢٤ ألف طن خلال تلك الفترة.

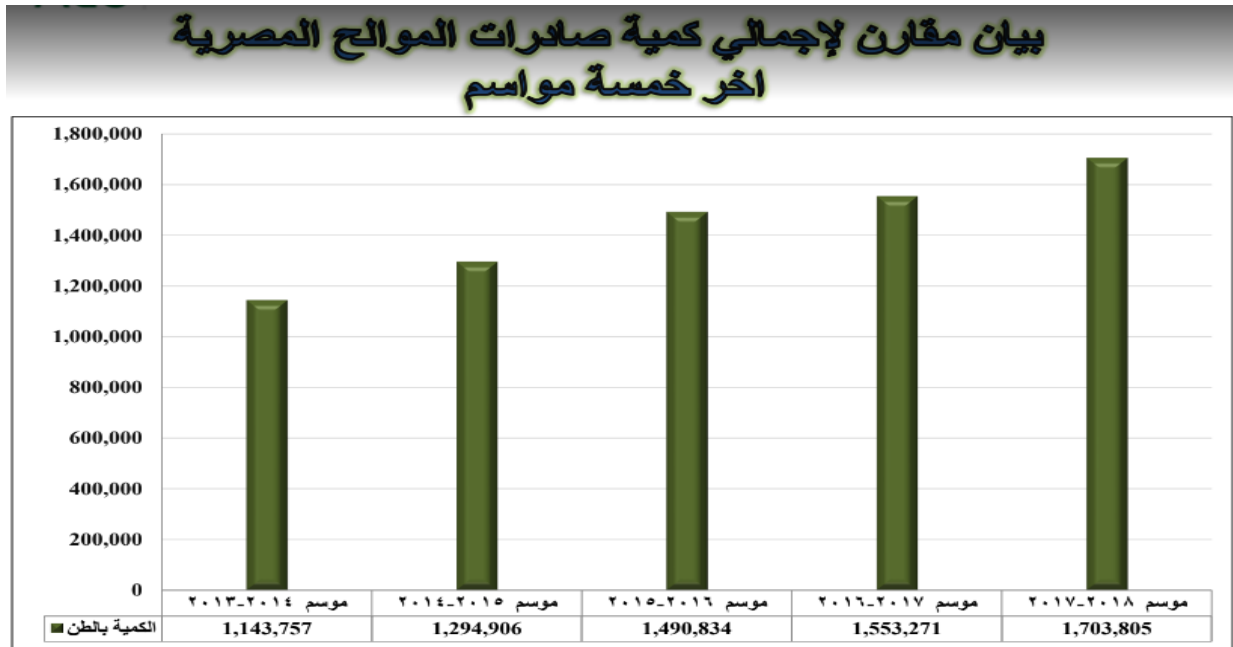
استحوذت صادرات الحمضيات على ٤٦ في المائة من الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية خلال التسعة أشهر الماضية من موسم التصدير الحالي بنحو ١,٧٦٣ مليون طن ، وبقيمة ٦٩٠ مليون دولار ، استحوذت على ٣٨ في المائة من إجمالي قيمة صادرات القطاع ، والبطاطا الطازجة ١٧ في المائة من الإجمالي. بلغت الكميات المصدرة ٦٦٢ ألف طن بقيمة ٢٤٧ مليون دولار تمثل ١٣ في المائة من إجمالي قيمة صادرات المحاصيل الزراعية.

وبلغت صادرات البصل الطازج نحو ٤٨٥ ألف طن بقيمة ١٦١ مليون دولار ، والبطاطم الطازجة نحو ١٣٧ ألف طن بقيمة ٤٧ مليون دولار ، والفاصوليا الجافة نحو ٥٧ ألف طن بقيمة ٥١ مليون دولار ، والبطاطا الحلوة حوالي ٣٨ ألف طن بقيمة ١٧ مليون دولار.

وسجلت صادرات مصر من الفول السوداني نحو ٣٨ ألف طن بقيمة ٦٢ مليون دولار ، والفراولة الطازجة نحو ٣٨ ألف طن بقيمة ٨٥ مليون دولار ، ومن أزهار القطف ونباتات الزينة والنخيل نحو ٤٥ ألف طن بقيمة ٥٢. مليون دولار ونحو ٤٤٦ ألف طن من الأصناف الأخرى. ٣٥٩ مليون دولار.

خلال المواسم الخمسة الماضية ، تحسنت صادرات الحمضيات المصرية بشكل ملحوظ ، وذلك بفضل جودة المنتجات المصرية والامتثال للمعايير الدولية ، وحرص الحكومة ممثلة بوزارتي التجارة والزراعة على تعزيز الصادرات لأنها مصدر مضمون. عملة صعبة.

ابتداءً من سبتمبر ٢٠١٣/٢٠١٤ وانتهاءً في أغسطس ٢٠١٧/٢٠١٨ ، زادت كمية صادرات الحمضيات خلال تلك الفترة بنسبة ٤٨,٩٦٪ لتسجل مليون و ٧٠٣ ألف طن بقيمة ٧٤١ مليون دولار خلال عام ٢٠١٨ مقارنة بمليون و ١٤٣ ألف طن عام ٢٠١٣ م بقيمة ٤٩٦ مليون دولار بزيادة ٢٤٥ مليون دولار.



وبحسب التقرير ، فقد سجلت صادرات الحمضيات خلال موسم ٢٠١٥/٢٠١٤ مليون و ٢٩٤ ألف طن بقيمة ٤٨٧ مليون دولار ، وارتفعت إلى مليون و ٤٩٠ ألف طن خلال موسم ٢٠١٦/٢٠١٥ بقيمة ٥٨٧ مليون دولار. ثم ارتفعت إلى مليون و ٥٥٣ ألف طن خلال موسم ٢٠١٦/٢٠١٧. بقيمة ٦١٧ مليون دولار.

الخاتمة

تحتل قضية الأمن الغذائي أهمية قصوى في مصر على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والبحثية حيث تم إدراجها في استراتيجية مصر ٢٠٣٠، كما تقوم الدولة بجهود متواصلة لسد الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية في ظل محدودية العرض والمياه وزيادة السكانية المضطردة.

عاشت لفترة طويلة على مساحة زراعية لا تتعدى ٨ ملايين فدان ، وهي حصيلة نشاطها الزراعي طوال تاريخها ، لكنها قطعت شوطاً طويلاً في السنوات الأخيرة نحو إضافة أكثر من مليوني فدان إلى تلك المنطقة ، من خلال مليون ونصف فدان ومشروع الدلتا الجديدة والمشروع القومي للصبوبات الزراعية ومناطق الزراعة في سيناء وصحراء الظهير لبعض المحافظات.

سجلت معدلات الإنتاج الزراعي نمواً كبيراً من حيث الحزمة المحصولية الاستراتيجية والاحتياجات الأساسية للمواطنين. وزادت نسب الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الغذائية ، وارتفعت معدلات تصدير الخضار والفاكهة لتسجل نحو ٥ ملايين طن ، بالإضافة إلى انخفاض واردات العديد من السلع والمنتجات الغذائية ، وزيادة جاذبية الاستثمار. بالإضافة إلى تأثير ذلك على قطاعات أخرى مثل الاستثمار في الحيوانات والدواجن ، فلأول مرة منذ سنوات عديدة ، حققنا كفاية بنسبة ١٠٠٪ في الدواجن وبيض المائدة ومنتجات الألبان مع نسبة عالية من كفاية اللحوم الحمراء. ومصانعها تزيد عن ٦٠٪ ومازال النمو مستمرا بفضل الطفرة الزراعية واهتمام الدولة بالقطاع والمجالات المرتبطة به.

مشروع الدلتا الجديدة وانطلاق مرحلته الأولى ممثلة بمشروع مستقبل مصر على مئات الآلاف من الأفدنة ، وبدء الإنتاج الفعلي لحوالي ١٥ محصولاً أساسياً من الحبوب والخضروات والفاكهة وبنجر السكر وغيرها ، بحيث يمثل المشروع القفزة الأوسع والأكثر وضوحاً لاستراتيجية الدولة الجديدة في الزراعة.

امتلاك الغذاء بداية حقيقية لامتلاك الدولة المصرية قراراتها ومواجهة محاولات فرض السيطرة على مصر .



المراجع:

- فالح عبد النعيم أمين و عبد الرحيم محمد عبد الموجود دراسة تحليلية لوضع الأمن الغذائي لأهم المجموعات والسلع الغذائية النباتية في مصر ، قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة أسيوط.
- رويدا أسامة عويضة دراسة تحليلية عن أداء الصادرات المصرية من البطاطس جامعة الزقازيق ٢٠١٧.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، برنامج التصدي لازمة الغذاء العالمية، أبريل ٢٠١٣.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، أعداد مختلفة
- برنامج الغذاء العالمي، مرصد الغذاء المصري نظام لرصد ومتابعة حال الغذاء في مصر، إصدار ربع سنوية، (ابريل.يونيو ٢٠١٣).
- الأمن الغذائي في مصر ٢٠٢٠: سيناريوهات مستقبلية (مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار)
- الأمن الغذائي المصري...تحليل الموقف و بدائل الحل (مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار)(٢٠١٦).
- منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة(٢٠١٥) ، رؤية إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي - الشرق الادنى وشمال إفريقيا: تعزيز التعاون الإقليمي لبناء القدرة على الصمود ومواجهة الأزمات من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية، القاهرة، مصر.
- محمود صابر نصار، نقص الغذاء وعلاقته بالزيادة السكانية في مصر ، رسالة ماجستير كلية الزراعة جامعة عين شمس ٢٠١٦.
- الجهاز المركزي للتعبئة والأحصاء ،دراسة اقتصاديات الأمن الغذائي في مصر (٢٠٠٥-٢٠١٦) ، القاهرة ٢٠١٧.